النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

Islamic windows as a mechanism to activate Islamic

خطوي منير*، جامعة البليدة2 (الجزائر)، *em.khatoui@univ-blida2.dz*

بن موسى أعمر، جامعة غرداية (الجزائر)، *benmoussa.omar@univ-ghardaia.dz*

تاريخ الاستلام: 2021/05/30 تاريخ القبول: 2021/08/20 تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية، والوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

وقد خلصت نتائج الدراسة أن عملية فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية لتشجيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي يتطلب بالأساس تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمليات الصيرفة الإسلامية على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: بنوك تقليدية، نوافذ اسلامية، صيرفة اسلامية.

تصنيفات JEL : G20،G10 ،E44

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of conventional banks in Algeria providing Islamic banking operations by opening Islamic windows, and standing on the obstacles and challenges that prevent these banks from providing Islamic banking services.

The results of the study concluded that the process of opening Islamic windows in conventional banks is a positive step to encourage the spread of

* المؤلف المرسل.

Islamic banking in Algeria, which basically requires the amendment and issuance of many laws that support Islamic banking operations, such as tax laws, commercial law and the insurance system, because of the impact of these laws on the development of Islamic banking in Algeria.
Keywords: conventional banks, islamic windows, islamic banking.
Jel Classification Codes: E44, G10, G20.

1. مقدمة:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من النجاحات خلال السنوات الأخيرة وزيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008، مما أدى إلى بروز ظاهرة تحول العديد من البنوك التقليدية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدماتها المصرفية التقليدية.

وبهذا أصبح لزاما على البنوك التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور والتحول نحو عمل الصيرفة الاسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية من أجل تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، وأيضا استجابة لرغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، وعليه سنحاول في هذه الدراسة أن نبرز واقع ومستقبل النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر بعد صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

1.1. إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث حول التعرف على مساهمة عملية فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية في التحول للصيرفة الاسلامية وتفعيلها في الجزائر، ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى جاهزية البنوك التقليدية في الجزائر للتحول نحو الصيرفة الاسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية؟

2.1. فرضيات البحث

للإجابة على إشكالية البحث، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

– تعتبر عملية فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية مدخل مناسبا ومقبولا لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر؛

– يساهم توفر المتطلبات القانونية، الشرعية والإدارية في نجاح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية؛

– البيئة القانونية من أهم العقبات التي تعرقل فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر؛

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توجه السلطات في الجزائر نحو زيادة بالاهتمام للصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية عموما لمحاولة استقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازية، من أجل تقديم قيمة اضافية للاقتصاد الوطني وتساهم بطريقة أفضل في عملية التنمية والتي تعول عليها الحكومة، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، واستجابة لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي.

4.1 أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

– التعرف على المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية؛

– عرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

– محاولة التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع اقتراح نموذج لذلك؛

– عرض لأهم التحديات والمعيقات التي تواجه نجاح عملية النوافذ الإسلامية في الجزائر.

2. طبيعة وخصائص الصيرفة الإسلامية:

هناك تفاوت في الاهتمام بالبنوك الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول من حيث تبني الصيرفة الإسلامية، وبين الرغبة في الكشف عن ماهية البنوك الإسلامية وآلية عملها وأسباب تميزها عن البنوك التقليدية.

1.2مفهوم الصيرفة الإسلامية :

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم حول الصيرفة الإسلامية وتنوعت تنوعا كبيرا، واختلفت من مؤلف لآخر، وسيتم التطرق لبعض هذه التعاريف فيما يلي:

– هي آلية لتطبيق العمليات المصرفية على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء، لأن ذلك يعتبر ربا محرما في الإسلام. (ناصر، 2015، صفحة 155)

– هي كل أشكال الخدمات المصرفية القائمة على أساس المبادئ الإسلامية التي لا تسمح بأخذ أو دفع فوائد ربوية، والقائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر (الرفاعي، 2009)، وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق و أحكام الشريعة.

– وتعرف في التشريع البنكي الجزائري أنها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 3).

نستنتج مما سبق أن الصيرفة الإسلامية هي تقديم خدمات مصرفية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومنع التعامل بنظام الفوائد الربوية أخذا أو عطاء.

2.2 عوامل انتشار البنوك الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي:

– بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛

– أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية عمل الصيرفة الاسلامية تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛

-زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات .

-ذات كفاءة عالية في إدارة الأزمات المالية وهو أثبتته الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات، وهذا راجع لطبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر المالية مع عملائها، وبالتالي تصبح أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛

-وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم، وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.8 مليار مسلم أي ربع (24%) سكان العالم.

3. واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر

تتمثل الصيرفة الاسلامية في الجزائر في بنكين اسلاميين هما بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990/12/02 كأول مؤسسة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، وبنك السلام الجزائر الذي تم افتتاحاه بتاريخ 2008/10/20، ليكون بذلك ثاني بنك اسلامي في السوق المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى قيام بعض البنوك التقليدية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية على غرار بنك الخليج- الجزائر وبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

1.3 بنك البركة:

بنك البركة الجزائري هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين، حيث تنتشر في 12 دولة وتدير نحو 300 فرع، لقد تم افتتاح البنك رسميا في 1991/05/20، وبدأ نشاطه فعليا في1991/09/01، ويعتبر أول مؤسسة بنكية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 1990/04/14، وهو بنك مختلط بين الشريك الجزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" (44%) والشريك السعودي "مجموعة البركة المصرفية" (56%). (غربي، 2010، صفحة 10)

2.3 مصرف السلام الجزائر

تأسس بنك السلام الجزائر بتاريخ 2006/06/08 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، وقد تم

اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10، ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، بدأ بنك السلام الإسلامي الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، ويقدر رأسمال بنك السلام بـ 72 مليار دينار جزائري 100 مليون دولار، ليصبح أكبر البنوك الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا (باخويا ، 2017، صفحة 236).

3.3 النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام هيكل ضمن بنك التقليدي مكلف بتقديم الخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج AGB (2009)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSING BANK (2016)، وترست بنك الجزائرTRUST BANK (2018)، وبعد صدور النظام 20-02 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم 2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الاسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري BNA (59) القرض الشعبي الجزائري CPA (31) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (16).

4. الاطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر

منذ سنة 1990 وبعد إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر "بنك البركة الجزائري"، ظلت البنوك الإسلامية في الجزائر تعمل وفق القوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي (قانون النقد والقرض 90-10 وصولا إلى الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003) والذي يُعتبر قانونا تقليديا بحتا لا يُراعي خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية، رغم سماحه بإنشاء هذا النوع من البنوك.

صدر النظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا التنظيم أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة الصيرفة الإسلامية.

كما صدر ثاني نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في البلاد، وهو النظام رقم 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، ليحل محل النظام السابق 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية ويلغيه، حيث يعتبر نسخة معدلة عن هذا النظام السابق ويشبهه في نقاط كثيرة ويختلف معه في بعض النقاط الأخرى.

1.4 النظام 18-02

يعتبر النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال، بالرغم من وروده مختصراً وفي 12 مادة وخطوة إيجابية نحو التأطير القانوني للعمل المصرفي الإسلامي، وهذا من خلال:

1.1.4 العمليات المصرفية الإسلامية المسموح في الجزائر

عرف النظام رقم 18-02 في مادته (2) العمليات المصرفية التشاركية "أنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخصّ هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، لمضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار".

ما يعني أن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، خاصة في تمويل قطاع الزراعة: كالمزارعة، المساقاة، المغارسة (ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2019، صفحة 5).

2.1.4 شروط تقديم منتجات مالية إسلامية

لقد تضمنت مواد النظام رقم 18-02 من المادة(3) حتى المادة(7) مجموعة من الشروط الأساسية

لتقديم منتجات مالية إسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر، والتي نوجزها فيما يلي:

أ. موافقة بنك الجزائر

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم المعلومات التالية:

- بطاقة وصفية للمنتوج.
- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية.
- تبيين الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

لم يشر التنظيم هنا ضمن المتطلبات إلى الإطار البشري المؤهل الذي يجب توفيره والإشارة إليه داخل ملف الطلب وكيفية إثبات ذلك.

ب. مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً.

أولاً- لم يشر التنظيم هنا إلى طبيعة الهيئة المذكورة، تركيبتها، تبعيتها لأي جهة ... إلخ (ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2019، صفحة 6).

ثانياً- الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة، لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضاً ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

2.4 النظام 20-02

صدر النظام رقم 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، والذي يشبه كثيراً النظام السابق رقم 18-02

الصادر في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية، حيث يتم عرض أهم النقاط الواردة في هذا النظام الجديد والتي لم تكن في النظام السابق كما يلي:

– سمي هذا النظام في مادته الأولى: "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، والملاحظ استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل الصيرفة التشاركية الواردة في النظام السابق رقم 18-02 والمتعلق بالصيرفة التشاركية.

– يشترط هذا النظام الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا الترخيص الحصول على شهادة المطابقة الشرعية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي بمثابة الهيئة العليا أو المركزية وقد سماها الوطنية، والتي من مهامها مطابقة طلبات ترخيص المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية قبل الرفع لبنك الجزائر (النظام رقم 20-02، 2020، الصفحات 33-34).

– يتعين على البنوك والمؤسسات المالية ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر. (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33)

– حصر هذا النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية وعرف كل منتج بالتفصيل وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33).

– يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك، ويتعلق الأمر هنا أكثر بالبنوك التقليدية التي ترغب في فتح نوافذ إسلامية، لأن البنوك الإسلامية لها هيئة رقابة شرعية خاصة بها. (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)

–نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك من حيث إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم

النوافذ الإسلامية، والفصل الإداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية. (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)

5. النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعد عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية خطوة تمهيدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية، وهذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية النصوص التنظيمية والقانونية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية، خاصة بصدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وتفضيل شريحة واسعة من المجتمع الجزائري للمعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب انهيار أسعار النفط، حيث سيتم التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر مدخل النوافذ الإسلامية والوقوف على العراقيل والتحديات التي تواجه نجاح هذه العملية.

1.5 متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام هيكل ضمن بنك التقليدي مكلف بتقديم الخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج AGB (2009)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSING BANK (2016)، وترست بنك TRUST BANK (2018)، وبعد صدور النظام رقم 20-02 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم 2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الاسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري BNA (59) القرض الشعبي الجزائري CPA (31)

والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (16) (مديريه الاتصال والتسويق لـ BNA، 2020) ، وعليه تتمثل المتطلبات الضرورية لفتح هذه النوافذ من خلال النقاط التالية:

1.1.5 موافقة بنك الجزائر

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم الوثائق التالية: (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- بطاقة وصفية للمنتوج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية؛
- تبيين الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للنافذة عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

2.1.5 الالتزام الشرعي

يعد الالتزام بالعامل الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، فمتى ما تم تعيين هيئة رقابة شرعية وأحكمت الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية وطبيعة المنتجات والخدمات التي تعمل على تقديمها، وتم التأكد من سلامة عقودها؛ هذه الحالة نستطيع القول إن النافذة الإسلامية لديها التزام شرعي وهو معيار ومطلب أساسي وضابط مهم لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، والذي يسهم في تكوين انطباع جيد عن طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية. (المرطان، 1999، صفحة 9)

أ. مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية

قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)، والتي

تقوم بمهمة دراسة الملفات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعتزم تقديم منتجات مصرفية إسلامية، في حين الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضاً ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

ب. إنشاء هيئة رقابة شرعية

يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)، وهو ما يجعل هذه الهيئة لها استقلالية عن البنك بحكم شرط التعيين من الجمعية العامة، وتختص هذه الهيئة بفحص وتقييم مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية بالاعتماد على مختلف الفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عنها، وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل وخارج البنك. (ناصر، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، 2019، صفحة 11) والتدقيق الشرعي يكون في البداية داخليا، بمعنى أن يقوم به جهاز إداري داخل البنك وبالنظر لقواعد الحوكمة يكون له نفس المستوى الإداري للتدقيق الفني الداخلي، ولهذا فهو عادة يتبع مجلس الإدارة إداريا، ويتبع هيئة الفتوى فنيا (أحمين، 2015، صفحة 158).

ج. التدقيق الشرعي

تقتضي الحوكمة الشرعية وجود التدقيق الشرعي الداخلي الذي يقوم بمراقبة عمليات النوافذ الإسلامية التابعة للبنك ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات الهيئة الرقابة الشرعية بهدف التأكد من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، والذي يرفع تقريره إلى مجلس إدارة البنك، ويستحسن أن يتبع العملية تدقيق شرعي خارجي مستقل، ويمكن أن تقوم بالتدقيق الخارجي شركات متخصصة، وإن كان هناك من يرى أن التدقيق الشرعي الداخلي يكون أكثر فعالية من الخارجي، ذلك لأن الثاني يكون غريبا عن المؤسسة وغير محمي من هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي قد يقع في التساهل مخافة إلغاء العقد معه (أحمين، 2015، صفحة 159).

3.1.5 الاستقلالية

نصت المادتين 16 و17 من نظام رقم 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على استقلالية النوافذ لإسلامية، وكما يلاحظ فإن هذا الاستقلال حسب النصوص مالي ومحاسبي، وعلى مستوى العمليات.

أ. الاستقلالية المالية والمحاسبية

نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك، بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، وكذا مداخيله ونفقاته ذات الصلة، يعني أن يكون للنافذة الإسلامية دليل حسابات تفصيلي خاص، ومستقل عن دليل الحسابات الخاص بالبنك التقليدي، وسينجم عن هذا حسابات خاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية بدءً من القيود وانتهاءً بحسابات الأستاذ العام.

ب. استقلالية العمليات

أن تكون للنافذة الإسلامية مستقلة على مستوى العمليات، وهذا ظاهر عندما نص على استقلالية حسابات الزبائن، فلا ينبغي خلط هذه الحسابات بحسابات الزبائن في البنك التقليدي وهذا يعزز استقلالية مصادر الأموال سواء على مستوى رأس المال، أو حسابات الزبائن، ويتطلب هذا بالضرورة استقلالية نظام المعلومات الخاص بالنافذة عن نظام المعلومات الخاص بالبنك، لأن الإجراءات الآلية للتوثيق لا تتطابق مع تلك المماثلة على مستوى العمليات التقليدية، وهذا يعني أن يكون تعامل البنك التقليدي مع النافذة كتعامله مع بنك مستقل؛ ففي حال احتاج أي منهما للآخر على مستوى السيولة أخذًا أو عطاءً أو في حال الدخول في مشروعات مشتركة.

4.1.5 الإطار الإداري والتنظيمي

يتطلب فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية إضافة إلى المتطلبات القانونية والشرعية وجود المتطلبات الإدارية التالية:

أ. وجود تنظيم إداري مؤهل

كما يشترط في فتح النوافذ الإسلامية وجود هيكل إداري ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف

بالصيرفة الإسلامية، ومقتضى هذا تحديد مسميات خاصة بالوظائف العاملة في النوافذ الإسلامية وفي مقدمتها مدير عام نافذة الصيرفة الإسلامية بشكل مستقل عن إدارات البنك وأنشطته الأخرى ويتبع هذا المدير مديري الإدارات الوظيفية التي تفي باحتياجات أداء أنشطة الصيرفة الإسلامية والقصد من ذلك التأسيس لوجود مستخدمين مخصصين حصريًا لهذه النوافذ الإسلامية (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34).

ب. تأهيل الإطارات البشرية

ويقتضي هذا تحديد صلاحيات واختصاصات ووظائف تتلاءم مع أنشطة الصيرفة الإسلامية وتخصيص عدد ملائم من المستخدمين يتلاءم مع تعدد وحجم هذه الأنشطة في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية بها، والتي تحتاج كغيرها من البنوك إلى التدريب المستمر والرفع من كفاءة موظفيها عبر إعداد مناهج وبرامج تدريبية المتخصصة تعد من قبل خبراء التدريب وخبراء في مجال المالية الإسلامية لتأهيل الكوادر البشرية بما يتناسب مع احتياجات السوق المصرفية الإسلامية، ويكون هذا التدريب من داخل البنك عن طريق الاستعانة بالكفاءات التدريبية والقيام بإنشاء وحدات مستقلة متخصصة بالتدريب المصرفي الإسلامي، أو عن طريق الاستعانة بمراكز تدريب متخصصة أو مكاتب استشارية ذات صلة وثيقة بالبنك وتربطها به علاقات عمل، أو يكون التدريب من خارج البنك وذلك بإرسال الموظفين للتدريب في بنوك إسلامية أو إلى مراكز تدريب خارجية (مفيد و تشي عبد الله، 2019، صفحة 168).

2.5 تحديات ومعيقات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر

بعد التطرق للمتطلبات الضرورية للتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر التحول الجزئي للبنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية، إذ يواجه عملية فتح هذه النوافذ في الجزائر مجموعة من التحديات والصعاب التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

1.2.5 البيئة القانونية

تواجه عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات قانونية ناتجة عن البيئة التشريعية التي

تعمل بها البنوك التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية نتيجة عدم ملائمة بعض قوانينها لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية، هذا بالرغم من صدور النظام 20-02 في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يبقى هذا النظام غير كاف، في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيماً أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية.ومن أهم التحديات القانونية نذكر:

أ. العلاقة مع بنك الجزائر

تواجه البنوك التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر مثل بقية البنوك الإسلامية التي تعمل في إطار النظام القانوني الموحد مشكلة علاقتها بالبنك الجزائر وآليات الرقابة على أنشطة النوافذ الإسلامية، على غرار نسبة الاحتياطي القانوني، وتعامل مع بنك الجزائر كملجأ الأخير للإقراض، هذا بالإضافة إلى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى قواعد الحيطة والحذر، خاصة منها نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال حسب النظام رقم 14-01 الصادر في 2014/09/25 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي يحدد كيفية حساب النسبة المذكورة بطريقة مشابهة لنسبة ملاءة المحددة عالميا من طرف لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة وفق نماذج أعدت لهذا الغرض لتطبق من جميع البنوك العاملة في الجزائر، دون مراعاة خصوصية هذه النوافذ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. النظام الضريبي

في إطار القانون الذي يحكم نشاط البنوك التجارية في الجزائر فإن الضريبة المفروضة عليها تخص الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض وحيث الاختلاف الواقع في طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم على التي تقوم بها الممارسة التجارية شراء وبيعا وعمليات نقل الملكية وما تتطلبه من تسجيل في عقدين مستقلين وهوامش الربح المتحققة منها، فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح البنك الإسلامي عن فوائد البنك التقليدي؛ إلا أن عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات البنك التقليدي عن نظيرة الإسلامي جعل هذا الأخير يستفيد ولو بغير قصد من نفس المعاملة الجبائية والضريبية للفوائد

المصرفية. وهو ما يرفع إشكالا عن أنشطة وأعمال البنوك الإسلامية لاعتبارها بنص قانون النقد والقرض ممارسة ائتمانية وليست تجارية (شودار، 2015، الصفحات 357-358).

2.2.5 التحديات الشرعية

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر العديد من التحديات في الجوانب الشرعية، والتي نوجزها في الآتي:

أ. التبعية وعدم الاستقلال التام

يوجد العديد من التحديات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية كونها تابعة لبنك تقليدي، فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي.

ومن الأمور التي تشوب عمل هذه النوافذ أيضا والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الاخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه، على الرغم من تأكيد النظام رقم 20-02 الخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حول ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي، ومن عدة جوانب (إدارية، مالية، ومحاسبية، وتنفيذية).

ب. الاختلاف الشرعي حول المنتجات

تواجه البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج، ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية إلى تضارب كبير في الفتاوى الشرعية المتعلقة بصيغ تمويلية معينة، وفقدان الثقة بالمرجعية الفقهية، حيث نجد هذه الخلاف حتى بين المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي حول بشأن شأن منتوج معين كفتوى أو كمعيار، وكمثال ذلك عملية التورق دائما ففي الوقت الذي نجد فيه معيار صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

بالبحرين ينظم عملية التورق وهو المعيار رقم 30، نجد بالمقابل فتوى تحرم التورق صادرة من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي فكيف نلزم البنوك الإسلامية بالمعيار والفتوى في نفس الوقت؟! (ناصر، التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، 2015، صفحة 5)

3.2.5 ضعف وندرة الاطارات البشرية

تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفي الإسلامي، حيث تواجه البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية، وكذلك قلة أصحاب الخبرة والاختصاص وعدم معرفتهم بمبادئ التمويل وصيغ التمويل الإسلامي بشكل الكاف، وهذا لأن جل الموظفين بالنوافذ الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، وبالتالي افتقارهم للمؤهلات الكافية حول المعاملات المصرفية الإسلامية مما يجعلهم عرضة للأخطاء الشرعية التي تضر بسمعة البنك ككل.

4.2.5 محدودية المنتجات الإسلامية:

حصر النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمان (8) صيغ وذكرها بالتفصيل وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار) (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33) ، والتي تمثل أمهات الصيغ الشرعية، في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة، المساقاة والمغارسة، والملاحظ أن هذا النظام حدد ما لا يمكن تحديده، ما دام الأمر متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث يشكل هذا التحديد قيدا من الناحية العملية للابتكار.

6. الخاتمة:

تعتبر تجربة الجزائر في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة لابأس لها وواعدة رغم التأخر في التأسيس والانتشار، حيث لا تمتلك الجزائر سوى بنكين إسلاميين وعدد محدد من النوافذ الإسلامية والتي لا يتعدى مساهمة أصول الصيرفة الإسلامية نسبة 3% من حجم السوق المصرفية الجزائرية، ومع هذا يمكن للجزائر أن تصبح من التجارب الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية لما تمتلكه من مقومات التطور والنجاح خاصة بعد قيام الجزائر مؤخرا باتخاذ بعض الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تساعد في تفعيل الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، خاصة العمومية منها وهذا ما يتناسب وطبيعة النظام المصرفي الجزائري الذي تسيطر عليه البنوك التقليدية العمومية، مما يسمح بتوفير خدمات إسلامية مباشرة وعلى اوسع نطاق باستخدام شبكة فروعها الكثيرة والموجودة في كامل أنحاء البلاد، ويمكنها بتجنب التكاليف المرتبطة بتأسيس بنك إسلامي مستقل وكذلك تجنب المخاطر المتعلقة بالسيولة من خلال استغلال العمليات المصرفية التقليدية، كما يسمح لهذا النوافذ الإسلامية أن تتنافس بسهولة على تسعير المعاملات وخلق روح المنافسة لدى البنوك الإسلامية المستقلة، مما يؤدي الى تطوير في الخدمات الصناعة المصرفية الإسلامية وتحسن شامل في ادائها.

1.6. النتائج:

على ضوء ما سبق في هذه الورقة، تم التوصل إلى جملة من النتائج التالية:

- يمكن التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في هذه البنوك، في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية إلى جانب المعاملات المصرفية التقليدية؛

- التوسع في فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل إنشاء مصارف إسلامية بالكامل؛

– التحول إلى الصيرفة الإسلامية يتطلب تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمل المصرفي الإسلامي على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

– على الرغم من صدور النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، والذي يعتبر كخطوة أولى لتأطير العمل المصرف الإسلامي في الجزائر، إلا أن غياب قانون خاص ينظم عمل الصناعة المصرفية الإسلامية أدى إلى تسجيل تأخر كبير في هذا المجال.

2.6. التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– ضرورة إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بدل القيام بتعديلات في القوانين القائمة؛

– العمل على تسهيل إجراءات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر خاصة بما يتعلق بمنح التراخيص من طرف بنك الجزائر؛

– التوسع في فتح المزيد من النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية الستة والتي تسيطر على 80% من حجم السوق المصرفية في الجزائر؛

– العمل على تأهيل الإطارات العاملة في النوافذ الإسلامية، ووضع خطط وبرامج تكوين متخصصة مع تبني سياسة ابتكارية حديثة لتلبية رغبات العملاء وزيادة ثقتهم في الخدمات المصرفية الإسلامية؛

– العمل على تنمية الوعي لدى العملاء بطبيعة وفلسفة عمل الصيرفة الاسلامية وضوابطه الشرعية؛

– محاولة الاستفادة من نماذج رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية بشكل خاص.

7. قائمة المراجع:

- باخويا ادريس، (2017)، المالية الاسلامية بالجزائر بين مقتضيات النصوص القانونية وواقع الممارسة الفعلية، ملتقى الشارقة الدولي الثاني في الاقتصادي السلامي حول البيئة الصديقة لمؤسسات التمويل البنكي الاسلامي، جامعة الشارقة، الامارات.

- النظام رقم 20-02، (2020)، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 بتاريخ 2020/03/24.
- الرفاعي حسن محمد، (2009)، دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن.
- شودار حمزة، (2015)، الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية- دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الاسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، ص ص 303-376.
- المرطان سعيد سعد، (1999)، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، منتدى الاقتصاد الإسلامي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، الكويت.
- ناصر سليمان، (2015)، التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ناصر سليمان، (2015)، التقنيات البنكية في عمليات الائتمان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ناصر سليمان، (2019)، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر. الملتقى الدولي للصيرفة الإسلامية حول "مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مؤسسة صبرا للمؤتمرات والندوات، الجزائر.
- ناصر سليمان، (2019)، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر. الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- مفيد سهى أبو حفيظة، و تشي أحمد سفيان عبد الله، (2019). إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين: الفرص والتحديات، مجلة بيت المشورة، العدد11، الصفحات 37.
- غربي عبد الحليم، (2010)، تقييم تجربة الخدمات المالية الاسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف1، الجزائر.
- محمد أحمين. (2015)، مدخل إلى الرقابة الشرعية، لبنان، دار بن حزم.